المحاضرة رقم 03: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي (ص.ن.د–IMF : International Monetary Fund) أهم مؤسسة مالية دولية على الإطلاق، وتُعد هذه المؤسسة المالية الدولية وكالة متخصصة تابعة لمنظومة وكالات هيئة الأمم المتحدة، وقد أُنشئ هذا الصندوق بمقتضى معاهدة بريتن وُودز لسنة 1944 السابق ذكرها، ويقع مقره في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية (.Washington D.C)، ويبلغ عدد أعضائه 184 بلدا، أي يشمل كل دول العالم تقريبا.

حيث أنه في مؤتمر بريتن وودز هذا، تمّ الإتفاق على بحث القالب والسلوك النقدي الواجب اعتماده من قبل الدول في فترة ما بعد الحرب، من أجل إعادة بعث النشاط في حرية التجارة الدولية التي طبعتها الحمائية، لاسيما في فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي أفرزت أزمة مالية رهيبة جدّا– horrible financial crisis، وذلك سنة 1929.

هذا، ويُعد صندوق النقد الدولي المؤسسة المحورية للنظام النقدي الدولي، وتتجلى الحكمة من وراء إنشائه في منع وقوع الأزمات والإختلالات النقدية، من خلال تشجيع الدول على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة؛ تمويل دوله الأعضاء، لاسيما تلك التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها؛ وكذا تقديم المساعدات الفنية وتقديم المشورة للدول الأعضاء التي تكون في حاجة إلى ذلك.

الفرع الأول: وظائف وأهداف صندوق النقد الدولي

كما هو حال أي مؤسسة عالمية، فإن صندوق النقد الدولي بعدة وظائف في سبيل تحقيق الإستقرار النقدي في دول العالم، من أهمها[1]:

1/ السعي لتحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي مستمر يعود على جميع الشعوب بالنفع؛

2/ أداء دور مركز الإختصاص المعني باستقرار النظام النقدي الدولي؛

3/ التركيز على مجالات الإقتصاد الكلي والمجالات المالية الأساسية المنوطة به، مع العمل على نحو مكمّل لجهود المؤسسات الأخرى لحماية السلع العامة العالمية؛

4/ العمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيّف مع الظروف المتغيرة.

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي

يستهدف صندوق النقد الدولي في سبيل تحقيق رفاهية الشعوب والحد من الفقر العديد من الأهداف، على رأسها:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيء سبُل التشاوروالتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛
- الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها
- تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الإقتصادية؛
- العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية؛
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام مواردهالعامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي؛

- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفا، على تقصير مدة الإختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدّته.